

البنك المركزي ينفي مزاعم منع سحب العملات الأجنبية

صنعا / سيا:

نفى البنك المركزي اليمني أمس صحة ما زعمه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي من أن البنك أزم البنوك التجارية والإسلامية بمنع صرف العملات الأجنبية لعملائها، أو ما ادعاه من أن البنك المركزي رفض تزويد تلك البنوك خلال الأيام القليلة الماضية بالعملات الأجنبية.

وأكد مصدر مسؤول في البنك لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن ما تضمنه البيان الصادر عن المركز في هذا الشأن وتناقضه بعض وسائل الإعلام عار تماما عن الصحة .

واستغرب المصدر إقدام المركز على نشر مثل هذه المزاعم ونسبها إلى ما أسماه (شكاوي تلقاها من مواطنين) دون التحري عن مدى صحتها أو أن يكلف حتى أحد موظفيه بالاتصال بأقرب بنك للتأكد منها قبل ترويجها بهدف خلق زوابع قد تنعكس بآثارها السلبية على استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية الذي تتميز به السوق المحلية في الوقت الراهن.

وفي حين ذكر المصدر المسؤول في البنك المركزي القائمين على مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بأن القانون يضمن لعملاء البنوك السحب والتحويل من أرصدهم دون أية قيود، أهاب بالقائمين على المركز الحرص على إخضاع أي دراسات أو بيانات تصدر عن المركز للدراسات المعمقة قبل إصدارها والتحري من أنها تستند إلى حقائق ومعلومات مؤكدة ودقيقة لتجنب الوقوع مستقبلا في مثل هذه الكيوت التي تتنافى وطبيعة أهداف أي مركز اقتصادي للدراسات والذي لا يمكنه أن يبني دراساته أو يصدر مثل هذه البيانات المستندة على إشاعات. إلى ذلك أكد رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي محضر السقاف أن ما تناوله بعض وسائل الإعلام

6 <<



اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظومه من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام موانئ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

قبل الطبع

اللجنة الأمنية في أبين تقرر تعزيز إجراءاتها للحفاظ على الأمن في مديريات المحافظة

أبين / سيا:

ناقشت اللجنة الأمنية بمحافظة أبين أمس برئاسة المحافظ المهندس احمد بن احمد الميسري وبحضور نائب وزير الداخلية اللواء صالح حسين الزوعري المواضيع المتعلقة بتعزيز الأمن في المحافظة والتصدي للعناصر الخارجة على القانون.

وأقرت اللجنة الأمنية عددا من الإجراءات المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار في مختلف مديريات المحافظة.

وفي اللقاء أكد المحافظ الميسري ضرورة تضامير الجهود لتطوير الأداء الأمني وفرض النظام والقانون بما يساهم في الدفع بعجلة للتنمية وتشجيع الاستثمار في المحافظة .. لافتا إلى أهمية تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية لضبط العناصر الخارجة على القانون وتوفير أجواء آمنة ومستقرة.

6 <<



السعر 30 ريالاً 20 صفحة الخميس 10 فبراير 2011م الموافق 8 ربيع الأول 1432 هـ العدد 15080 السنة الثالثة والأربعون

التقى رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

رئيس الجمهورية يوجه بتحريك الملفات المجمدة للفاستدين وإحالتهم إلى القضاء

.. ويبحث مع وزير خارجية بريطانيا العلاقات والمستجدات في المنطقة



.. ولدى استقباله وزير الخارجية البريطاني أمس

استقبل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بتحرك ملفات قضايا الفاسدين سواء كانوا وزراء سابقين أو حاليين أو رؤساء مؤسسات وهيئات ومصالح حكومية وغيرها أو أي مسؤولين أو أشخاص متورطين في قضايا الفساد المالي والإداري مهما كانوا وفي أي موقع وفي مقدمتهم أولئك الذين يدعون الطهارة وهم غارقون في الفساد وملفاتهم ملأى بالفساد وبحث يتم إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم على ممارساتهم الفاسدة.

وأكد أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية في متابعة قضايا الفساد وسرعة البيت فيها من قبل القضاء وبما يكفل محاسبة الفاسدين مهما كانوا وجعلهم عبرة لغيرهم .

وقال فخامة الرئيس: « لا أحد فوق القانون مهما كان».. مشددا على أهمية مساندة أجهزة الإعلام لجهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ونشر قضايا الفساد والتشهير بالفاستدين في ضوء الأحكام القضائية الصادرة بحقهم .

وكان رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، قدموا لفخامة رئيس الجمهورية تقريرا عما قامت به الهيئة من أعمال منذ تأسيسها قبل 3 سنوات .

صنعا / سيا:

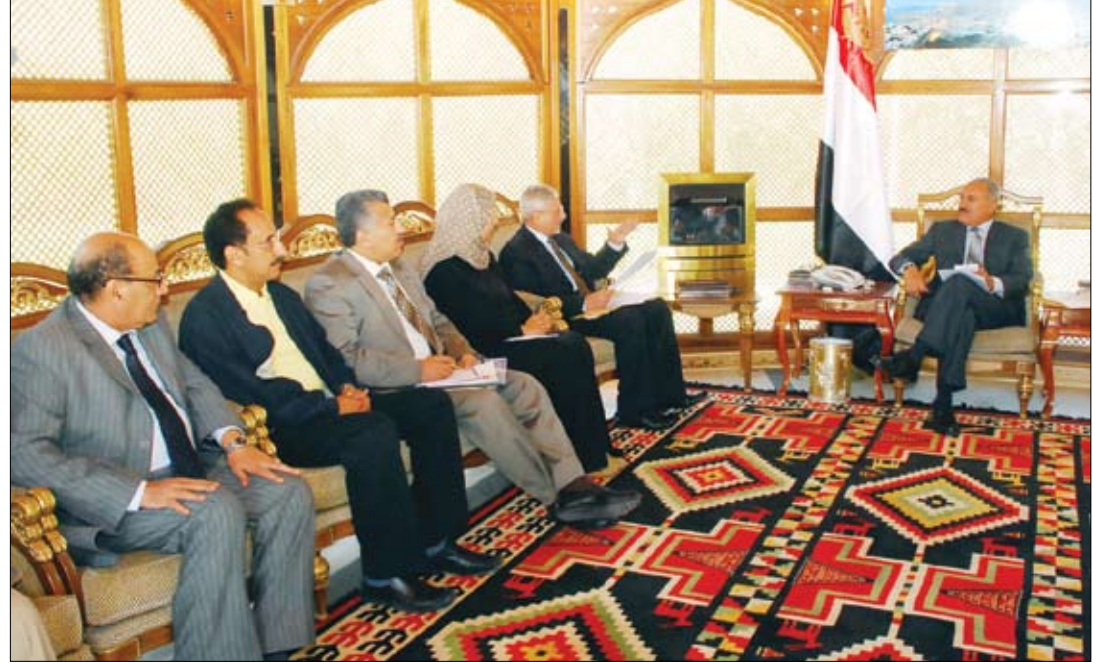
وجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، أمس، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بتحرك ملفات قضايا الفاسدين سواء كانوا وزراء سابقين أو حاليين أو رؤساء مؤسسات وهيئات ومصالح حكومية وغيرها أو أي مسؤولين أو أشخاص متورطين في قضايا الفساد المالي والإداري مهما كانوا وفي أي موقع وفي مقدمتهم أولئك الذين يدعون الطهارة وهم غارقون في الفساد وملفاتهم ملأى بالفساد وبحث يتم إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم على ممارساتهم الفاسدة.

وأكد أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية في متابعة قضايا الفساد وسرعة البيت فيها من قبل القضاء وبما يكفل محاسبة الفاسدين مهما كانوا وجعلهم عبرة لغيرهم .

وقال فخامة الرئيس: « لا أحد فوق القانون مهما كان».. مشددا على أهمية مساندة أجهزة الإعلام لجهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ونشر قضايا الفساد والتشهير بالفاستدين في ضوء الأحكام القضائية الصادرة بحقهم .

وكان رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، قدموا لفخامة رئيس الجمهورية تقريرا عما قامت به الهيئة من أعمال منذ تأسيسها قبل 3 سنوات .

التفاصيل ص3



رئيس الجمهورية لدى لقائه رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أمس

.. ويشيد بالمواقف الوطنية والبطولية لأبناء مديرية عذر في عمران



.. ويلتقي المشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية بمديرية عذر في عمران أمس

صنعا / سيا:

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس المشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية من مديرية عذر محافظة عمران.

وجرى مناقشة العديد من القضايا والموضوعات التي تهم المواطنين في مديرية عذر وفي مقدمتها احتياجاتهم إلى المشاريع الخدمية والإنمائية بالإضافة إلى مناقشة التطورات على الساحة الوطنية.

وقد عبر الحاضرون عن ابناء مديرية عذر عن سعادتهم بالالتقاء بفخامة الأخ رئيس الجمهورية والاستماع إلى قضاياهم ومطالباتهم.. مؤكداً مباركتهم لكل الجهود التي يبذلها فخامته من اجل النهوض بالوطن وتحقيق مصالحه العليا.

وعبروا عن تأييدهم ومباركتهم لدعوة فخامته من اجل الحوار والوفاق والتفاهم وتجنب الوطن شرور الفتن والفوضى.. مطالبين الجميع بالاستجابة لها بما يحقق المصالح العليا للوطن ويعزز من جهود البناء والتنمية والسلام الاجتماعي.

كما أكدوا استعدادهم للوقوف صفا واحدا في مواجهة دعاة الفتنه والتمرزق والدفاع عن الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره ووحدة وشرعيته الدستورية والثوابت الوطنية والتصدي من كافة ابناء الشعب لكل أعمال الفوضى والتخريب.

وقد تحدث فخامة رئيس الجمهورية مشيدا بالمواقف الوطنية والبطولية المشرفة والشجاعة لأبناء مديرية عذر في مواجهة أعداء الثورة والجمهورية وحماية الأمن والاستقرار .

التفاصيل ص2

البرلمان يستمع إلى ردود وزراء الصناعة والزراعة والإعلام والصحة

وما ألت إليه أوضاع المصنع. في حين رد وزير الزراعة والري الدكتور منصور أحمد الحوشي على السؤال الموجه من أحد أعضاء المجلس حول إسقاط اعتماد مشروع تحسين وصيانة طرق المحويت، واستمع أعضاء المجلس إلى إيضاحات وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي حول الاستفسار المقدم من أحد أعضاء المجلس بخصوص أن القنوات الفضائية لها اهتمام بشراء حقوق النقل من

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى ردود عدد من الوزراء حول أسئلة واستفسارات مقدمة من أعضاء مجلس النواب.

وقد أوضح وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف عبدالله في رده على سؤال أحد أعضاء المجلس، مصير مصنع الغزل والنسيج في محافظة عدن

التفاصيل ص4

رئيس الوزراء الأردني يتعهد بتخفيف القيود على النشاط السياسي والحريات العامة



الملك الاردني يتوسط اعضاء الحكومة الجديدة

من العام الماضي - مناصب في حكومته لكنها رفضت وأكدت أنها لن تنضم إلا إلى حكومة منتخبة من الشعب وليس حكومة يعينها الملك.

إلى ذلك أوضحت مصادر سياسية أن مجلس الوزراء الجديد يضم خبراء لكن تشكيلته يهيمن عليها سياسيون محافظون على النقيض من الشخصيات المؤيدة لإصلاحات السوق والتي كانت تميل إلى الغرب وهي الشخصيات التي هيمنت على الحكومات السابقة.

واسعة النطاق مع جماعات من المجتمع المدني وجماعات المعارضة وزعماء العمال والشركات.

وأكد أن الحكومة ستخفف الرقابة والقيود على النشاط السياسي والحريات العامة.

وقبل أداء اليمين الدستورية زار البخيت البرلمان واجتمع مع النواب.

وعرض أيضا على المعارضة الإسلامية - التي قاطعت الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر

عمان / 14 أكتوبر / رويترز:

أدت الحكومة الأردنية الجديدة اليمين الدستورية أمس أمام الملك عبد الله.

وعين الأردن الأسبوع الماضي معروف البخيت وهو رئيس وزراء سابق محافظ كان ينتمي إلى المؤسسة الأمنية ذات النفوذ الكبير ليحل محل سمير الرفاعي الذي أقبل بعد نحو عام من تعيينه.

وعقد البخيت على مدى الأسبوع الماضي مشاورات

في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الوزراء المجلس الأعلى للطرق يناقش خطة تنفيذ مشاريع العام الجاري



د. مجور لدى ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للطرق أمس

الاستثماري تصل إلى ألف و 158 مشروعاً إضافة إلى 635 مشروعاً قيد التنفيذ و 572 تحت التنفيذ عبر قطاع الطرق .

وأكد المجلس الدعم الذي توليه الدولة لقطاع الطرق انطلاقاً من دورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنقل والتواصل بين أبناء الوطن وتنمية السياحة الداخلية.

وأشاد المجلس بمستوى الانجاز التراكمي الذي تم تحقيقه خلال الفترة الماضية في هذا القطاع والذي وصل حتى نهاية العام الماضي 2010م إلى 16 ألفاً و 492 كيلومتراً ما بين طرق ربط دولية ورئيسية وثانوية وريفية .

ونوه في الوقت نفسه بالمشاريع قيد التنفيذ التي تصل أطوالها إلى 11 ألف كيلومتر .

التفاصيل ص2

ناقش المجلس الأعلى للطرق في اجتماعه أمس بمقر وزارة الأشغال العامة والطرق برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مشروع خطة وزارة الأشغال لتنفيذ مشاريع الطرق خلال العام الجاري 2011م .

واستعرض وزير الأشغال العامة والطرق نائب رئيس المجلس التوجهات الرئيسية للخطة التي تركز على إعادة ترتيب الأولويات وتقسيمها إلى مستويين، الأول مشاريع ذات أولوية رئيسية سيتم التركيز عليها بهدف الانتهاء من تنفيذها حسب الولاية الزمنية المعدة لذلك، والثاني مشاريع ذات أولوية ثانوية سيتم التركيز فيها على إنهاء المقاطع التي تم شقها بهدف الحفاظ على ما تم تنفيذه من أعمال في تلك المشاريع.

وأشار إلى أن عدد المشاريع المعتمدة في البرنامج